تقرير مصير كردستان العراق:
استفتاء 25 سبتمبر 2017 بين التطلع للاستقلال وأهمية تحصين مكتسبات الحكم الذاتي

د. بنيوسف محمد

رئيس مركز الدراسات القانونية والاجتماعية

دكتور في العلوم السياسية

جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق بطنجة

المغرب

مقدمة:

خلال السنوات الأخيرة، برزت في مجموعة من مناطق العالم، حركات سياسية نشيطة، اعتمدت تراكمها في التسيير الذاتي، من أجل التطلع نحو كسب المزيد من الصلاحيات، أو الوصول لفك الارتباط بدول الانتماء، وذلك عبر اعتماد مبدأ تقرير المصير كآلية دولية أممية.

تعد هذه المناطق ذات خصوصيات إما ثقافية، أو لغوية، أو مجتمعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو مجتمعة كلها أو بعضها، مختلفة عن دول الانتماء السياسي والنظامي، مما يزيد من قوة حجية تطلعها نحو تقرير مصيرها.

وما يميز هذه الموجة من السعي نحو تقرير المصير هو ظهور أغلبها من داخل تجارب دولية عريقة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأذكر من بينها؛ تقرير مصير "فينيتو" و"لومبارديا" بإيطاليا خلال أكتوبر 2017 بالاستفتاء حول الحكم الذاتي الموسع؛ واستفتاء اسكتلاندا حول الانفصال عن بريطانيا مباشرة بعد إعلان الأخيرة قرار الطلاق مع الإتحاد الأوربي سنة 2016؛ وتقرير مصير "كطالونيا" بإسبانيا بالاستفتاء من أجل الانفصال وتأسيس دولة "الجمهورية الكطالونية".

في خضم هذه التجارب وفي بيئة بخصوصيات مختلفة، طفت على السطح تجربة كردستان العراق، التي اعتمدت نفس الآليات، باستغلال التطورات التي عرفها مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي، وتاريخ سياسي مهم من الحكم الذاتي الذي تمتعت به المنطقة في علاقتها ببغداد، أهلها لترسيخ خصوصياتها وتدبير اقتصادها، وذلك بعد صراع امتد لعقود، حول الانتماء والحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية لمنطقة كردستان، فأعلنت عن تاريخ تنظيم استفتاء تقرير المصير من أجل تأسيس "الدولة الكردية" وحددته في 25 سبتمبر 2017، محاولة تجاوز عقد الوحدة الوطنية، ومكتسبات الحكم الذاتي، فاصطدمت بالإطار الدستوري والقانوني، وبخيار المصير المشترك الذي جعل من الحكم الذاتي آلية لترسيخ الوحدة في إطار التعدد والتنوع، كما اصطدمت أيضا بمقاربات الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

فإلى أي حد ساهم استفتاء 25 شتنبر 2017 في ترجيح أهمية الحكم الذاتي بالنسبة لأكراد العراق على خيار الانفصال وتشكيل الدول ؟

سنتناول هذا الموضوع في ثلاثة مطالب؛ الأول سنشير فيه إلى تاريخ نشأة النزاع بكردستان العراق، على أن نخصص المطلب الثاني لاستفتاء استقلال كردستان في حين سنتناول في المطلب الثالث مآل الاستفتاء وأهمية الحكم الذاتي .

المطلب الأول: تاريخ نشأة النزاع بكردستان العراق

بعد أسابيع قليلة من دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، نزلت قوات بريطانيا في 05 نوفمبر 1914، وتقدمت إلى البصرة، بعد معركة خاضتها هناك مع القوات العثمانية والعشائر المساندة لها. وكانت هذه الخطوات البريطانية تحت قيادة إدارة الهند البريطانية – وليس إدارة لندن– واستغلت الهند البريطانية الانهيار الذي مس الجيش العثماني، وكذا انعدام المقاومة في البصرة ونواحيها، إذ بالرغم من الهزيمة المفاجئة التي تعرضت لها القوات البريطانية في معركة "الكوت" الأولى، التي انتهت في أبريل 1916، بعد أن تعرضت لإحدى أطول الحصارات في الحرب العالمية الأولى، وفقدت حوالي 23 ألف جندي، وتم أسر 13 ألفا، فإن ذلك لم يكن سببا لانتزاع ملف البصرة وبغداد، من إدارة الهند البريطانية، وإسناده إلى الإدارة البريطانية المباشرة من لندن[1].

وفي عام 1921، وصلت القوات البريطانية إلى السيطرة على معظم تراب العراق، وتم إخضاع العراق للانتداب البريطاني، وحملت مسودة الانتداب إمكانية إخضاع المناطق الكردية لتنفيذ مخطط الحكم الذاتي، غير أن هذا الأمر، كان بعيد المنال للأكراد، إذ من أجل إحداث التوازن بين الشيعة والسنة، عملت الإدارة البريطانية على إبقاء الأكراد تحت الحكم المباشر لبغداد[2].

خلال الصراع من أجل بسط السيطرة على العراق، حدث اتفاقا، وتفاهما سريا بين فرنسا والمملكة المتحدة، بمصادقة الإمبراطورية الروسية، وذلك من أجل اقتسام مستعمرات الإمبراطورية العثمانية، وتم التوصل إلى هذا الاتفاق بين نوفمبر 1915 ومايو 1916، بمفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي "فرانسوا جورج بيكو"، والبريطاني "مارك سايكس"، ليأخذ الاتفاق اسم "اتفاقية سايكس بيكو"[3].

بموجب هذه الاتفاقية (سايكس بيكو)، تم تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وضمنا كردستان بين أربعة دول، لتبدأ معاناة الأكراد على مختلف المستويات؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية من داخل أربع دول (العراق، إيران، سوريا، تركيا)، تفصلها حدود، قسمت حتى العائلات والأسر الواحدة فيما بينها. وأمام هذا التقسيم الاستعماري للمنطقة، بدأت المقاومة الكردية، والحركات السياسية الكردية، في الدفاع عن الهوية الكردية، والأرض الكردية مع ثورة مصطفى البرزاني (1903-1979)، الذي شارك أخاه الأكبر، أحمد البرزاني في قيادة الحركة الثورية الكردية، وذلك للمطالبة بالحقوق القومية للأكراد، والتي تم إخماد وهجها من طرف السلطة الملكية في العراق والقوات البريطانية، حيث كانت الثورة "البرزانية" حاسمة في إعادة التفكير لدى الأكراد في الهوية الوطنية الكردستانية، والتي أثرت في مستقبل التفكير السياسي لدى الأكراد، ليُتوج ذلك بثورة جديدة في الإقليم الشمالي لكردستان مع الحزب العمالي الكردستاني[4].

يوضح التاريخ بشكل مهم، كيف أن الأكراد استمروا في حمل المشروع السياسي للهوية الكردية، وعملوا على مراكمة العمل السياسي من خلال التأسيس للحركات، والأحزاب المعبرة عن طموحات الأكراد، وتطلعاتهم لتقرير مصيرهم، إذ بعد مُضي قرن على تاريخ اتفاقية "سايكس بيكو"، نجد الأكراد يجمعون القوى من أجل التأكيد على رغبتهم في تقرير مصيرهم بالعراق.

خلال احتفالات حكومة إقليم كردستان العراق بتاريخ 16 غشت 2016، في الذكرى السبعين لقيام الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تأسس بتاريخ 16 غشت 1946 من طرف "الملا مصطفى البرزاني"، عادت (الحكومة الكردية) لتؤكد خلال هذه الذكرى على حقها في تقرير مصيرها، وإقامة دولة كردستان العراق، وتشبثها بنضال رمز القومية الكردية مصطفى البرزاني لمدة طويلة، خاض خلالها صراعات سياسية، وعسكرية ضد الدولة العراقية، وتُوج بحصول الأكراد فعليا على حقوق الحكم الذاتي في إقليم كردستان العراق، بعد صدور قانون

---

[1] حسن حمو، صناعة العراق وغلبة الأطراف على المركز، المركز الكردي للأبحاث على الرابط:
http://nlka.net/index.php/2016-12-28-23-07-58/407-2016-06-01-13-28-28

[2] نفس المرجع.

[3] بير رستم، سايكس بيكو... وتغييب الوعي الكردستاني، المركز الكردي للدراسات على الرابط:
http://nlka.net/index.php/2016-12-28-23-07-58/405-2016-05-30-14-49-00

[4] نفس المرجع.

الحكم الذاتي للأكراد في مارس 1974، وواصل الصراع بعد ذلك حول حدود الإقليم مع إصرار بغداد على استبعاد كركوك الغنية بالنفط من الأراضي المشمولة بالحكم الذاتي[5].

كان للحملة العالمية من أجل القضاء على "داعش"، كبير وقع على دور الأكراد في العراق بجيش "البشمركة"، الذي أظهر شراسة، وقوة وعزيمة في مواجهة امتداد "داعش" في المنطقة، وهو ما جعل القوى الدولية تقبل على تأييد الأكراد معنويا، وماديا، منذ النصف الثاني من سنة 2014، فزار أربيل الرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الإيطالي، ووزراء الدفاع في إيطاليا، فرنسا، وكندا، كما قام الأكراد بزيارات مماثلة، إذ زار رئيس الإقليم "مسعود برزاني"، عددا من العواصم ومراكز صنع القرار في العالم، وتوجت هذه الزيارات المتبادلة، بزيادة في قيمة المساعدات العسكرية، والمالية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا، والمجر، وكرواتيا، وشحنات عسكرية، منها أسلحة مضادة للطائرات من روسيا[6].

المطلب الثاني: استفتاء الاستقلال

يتمتع إقليم كردستان العراق بصلاحيات واسعة منذ 1992، وهي تلك الصلاحيات التي تضمنها دستور 2005 العراقي، الذي نص في المادة 141 منه على ما يلي:[7]

"يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام 1992، وتعد القرارات المتخذة من حكومة إقليم كردستان، بما فيها قرارات المحاكم والعقود، نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاءها حسب قوانين إقليم كردستان من قبل الجهة المختصة فيها، و ما لم تكن مخالفة لهذا الدستور".

الدستور العراقي المصوت عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2005، حمل مجموعة من الحقوق لصالح الأكراد، إنْ بشكل خاص، أو ضمن ما هو ممنوح للأقاليم الأخرى المشكلة لإتحاد جمهورية العراق، إذ منح للأكراد اعتبارا على مستوى الهوية، والحقوق اللغوية، فنص في المادة الرابعة من ذات الدستور على ما يلي:[8]

"أولاً: اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمينية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً: يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل:

أ ـ إصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

ب ـ التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأي من اللغتين.

ج ـ الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

د ـ فتح مدارس باللغتين وفقا للضوابط التربوية.

هـ ـ أية مجالات أخرى يُحتمُها مبدأ المساواة، مثل الأوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

---

[5] إبراهيم نوار، دولة كردستان المستقلة... هل اقترب موعد تحقيق الحلم؟، المركز العربي للبحوث والدراسات على الرابط التالي: https://www.acresg.org/40341

[6] نفس المرجع.

[7] أنظر الدستور العراقي لسنة 2005 بموقع حكومة كردستان على الرابط التالي: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&s=04030000&r=114&a=15833&s=010000

[8] نفس المرجع.

ثالثاً : تستعمل المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الرسمية في إقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

خامساً: لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغةً رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام".

أما على مستوى الثروة، والاقتصاد، فإن الدستور تضمن مواد تعطي الحق للأقاليم بالمشاركة في التوزيع، وبالمساواة في الاستفادة، وهو ما تنص عليه المادة 106 من الدستور المذكور التي جاء فيها:[9]

"تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتضطلع بالمسؤوليات الآتية:

أولا: التحقق من عدالة توزيع المنح، والمساعدات، والقروض الدولية بموجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

ثانيا: التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها.

ثالثا: ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقا للنسب المقررة".

والمادة 111 التي جاء فيها ما يلي:[10]

"النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات".

والمادة 112 التي نصت على ما يلي:[11]

"أولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط، والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون.

ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار".

وكذلك الشأن على المستوى السياسي وتوزيع السلطة فنص في المادة 117 على ما يلي:[12]

"أولاً: يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً.

ثانياً: يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه".

ونص في المادة 120 على ما يلي:[13]

"يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور".

---

[9] نفس المرجع.

[10] نفس المرجع.

[11] نفس المرجع.

[12] نفس المرجع.

[13] نفس المرجع.

وفي المادة 121 على ما يلي:[14]

"أولاً: لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً: يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي، وقانون الإقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً: تخصص للأقاليم، والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.

رابعاً: تؤسس مكاتب للأقاليم، والمحافظات في السفارات، والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية.

خامساً: تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم".

إن هذه الفصول الدستورية تؤكد أهمية المكتسبات التي حصلت عليها كردستان العراق، والمضمونة بدستور 2005، والتي أهلتها لتسيير شؤونها، وممارسة حقوقها الاقتصادية، والثقافية، والهوياتية، والسياسية وغيرها من الحقوق داخل الدولة الاتحادية العراقية.

فالدستور العراقي يعترف بحكومة إقليم كردستان، وبرلمان كردستان، وجميع المؤسسات الأخرى في الإقليم، كما يعترف بالبشمركة كقوة شرعية لحماية حدود إقليم كردستان[15].

بعد نجاح الأكراد بشكل كبير في المنطقة، من خلال مقاومتهم لامتداد "داعش" ومحاربته بدعم عالمي، تطور دور الأكراد في العراق، وأصبحت حكومة الإقليم تتصرف كغيرها من الدول داخل المنطقة، وهو ما شجع مسعود برزاني على الدعوة إلى إجراء استفتاء تقرير المصير في كردستان العراق خلال فبراير 2016، غير أن ردود الأفعال الدولية، التي شابها عدم الرضا من جانب والتحذير من جانب آخر، وكذلك الهجوم الذي شنته داعش على كركوك والموصل وأجزاء إستراتجية من إقليم كردستان، مثل جبل سنجار، ساهمت بشكل مؤثر في تأجيل موعد الاستفتاء[16].

استمرت كردستان العراق في حروبها ضد "داعش"، ونجحت في ذلك بشكل كبير، فانتفى بذلك سببا من أسباب تأجيل الاستفتاء، وهو ما جعل مسعود برزاني يعود في السابع من يونيو 2017، ليحدد بصفته رئيسا لإقليم كردستان، تاريخ 25 سبتمبر 2017 موعدا لإجراء استفتاء تقرير مصير كردستان العراق، والاستقلال عن هذا الأخير، وهو الإجراء الذي صادق عليه برلمان الإقليم بتاريخ 15 سبتمبر 2017[17].

في 25 سبتمبر 2017 تم تنظيم الاستفتاء في المحافظات الثلاث لإقليم كردستان (أربيل، السليمانية، ودهوك)، بالإضافة إلى المناطق المتنازع حولها مع العراق، وتشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى في محافظات نينوى، وديالي وصلاح الدين[18].

---

[14] نفس المرجع.

[15] إقليم كردستان في سطور، الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان على الرابط:
http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=14&s=050000&r=355&p=250&h=1

[16] نفس المرجع.

[17] استفتاء إقليم كردستان...تفاصيل وتطورات على الرابط: www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1

[18] نفس المرجع.

بعد يومين من تنظيم عملية الاستفتاء، أعلنت المفوضية العليا للاستفتاء في إقليم كردستان النتائج الرسمية، والتي حددت كما يلي:[19]

- نسبة المشاركة: 72.16%
- عدد المصوتين بالداخل: 4 ملايين
- نسبة الرافضين للانفصال: 7.27 %
- نسبة الأصوات الباطلة: 1.21 %
- نسبة المصوتين لصالح الانفصال: 92.73 %

وأمام هذه النتائج المعلنة، أصبح إقليم كردستان العراق على مشارف إعلان دولة جديدة بالمنطقة، وهو ما يعني الانتقال إلى جغرافية سياسية متغيرة، وبداية حلم قديم يتحقق بالنسبة للأكراد، وفي المقابل بداية أزمة سياسية تطفو على السطح، إذ كيف يمكن أن تقبل تركيا وإيران قبل العراق، بأن تتشكل دولة كردية بالمنطقة، وهي تتضمن نسبة مهمة من سكانها من الأكراد[20]. ناهيك عن التأثير الذي سيشكله إنشاء دولة كردية على مستقبل الصراع، والحرب المشتعلة بسوريا، بالنظر لتداخل مصالح الدول الكبرى، والتي لن تسمح ببعثرة أوراقها المرتبة، حفاظا على مستقبل مصالحها بالمنطقة، إذ يشكل الأكراد نسبة مهمة من سكان سوريا[21]، كما يؤدون أدوارا مهمة في الحملة العالمية على "داعش" بسوريا.

أما في العراق فإن تشكيل دولة كردستان العراق، سيؤدي إلى القضاء على ذلك التوازن الذي صنع بعد اتفاقية "سايكس بيكو"، مما سيفجر صراعا لا نهاية له بين السنة والشيعة، سيجر المنطقة إلى حرب طائفية، تغير من الجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بشكل كبير وراديكالي.

فمباشرة بعد إعلان تنظيم الاستفتاء، انتشرت ردود الأفعال إذ رفضت تركيا بشكل قاطع فكرة إقامة استفتاء بشأن انفصال إقليم كردستان، وهدد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بفرض عقوبات على كردستان حال ما قررت الانفصال، وعقب إجراء الاستفتاء صرح أردوغان؛ بأن هذا الاستفتاء نار ستحرق من أشعلها، وحذر من أن هذا الاستفتاء يستهدف وحدة شعوب المنطقة، وأنه سيتسبب بإشعال صراعات عرقية فيها، إضافة إلى الصراعات التي تعاني منها في الأصل.

عبر أردوغان عن الموقف في مؤتمر صحفي مع الرئيس الإيراني "حسن روحاني" على هامش زيارة رسمية إلى إيران لبحث الاستقلال الكردي، فقال أردوغان أن استفتاء كردستان غير مشروع وأن بلاده لن تعترف به، وأن الحوار سيكون مع الحكومة المركزية العراقية فقط، وعلى إثره قامت الحكومة التركية بإغلاق المجال الجوي أمام طائرات إقليم كردستان. أما بالنسبة لإيران فإن ردة فعلها كانت بإغلاق حدودها البرية وكذا مجالها الجوي مع إقليم كردستان، إذ أطرت ردة فعلها نفس مخاوف تركيا من استقلال كردستان[22].

بالنسبة لهذه المعارضة الشديدة لتنظيم الاستفتاء، التي يمكن أن يُطلق عليها "المعارضة الإقليمية"، فهي بالإضافة إلى الأسباب المذكورة التي تحركها، فإن ثلاث عوامل تبقى هي الضرورية لفهم جدوائية الاصطفاف ضد استقلال أكراد العراق وهي كما يلي:[23]

---

[19] نفس المرجع.

[20] حسب إحصائيات 2014 فإن عدد الأكراد في تركيا يبلغ 15 مليونا بنسبة 20% من سكان تركيا وبنسبة 56% من أكراد العالم .أما عدد أكراد إيران فيصل حوالي 10 مليون نسمة بنسبة 12% من سكان إيران وبنسبة 16% من أكراد العالم.

[21] يبلغ عدد أكراد سوريا 1.6 مليون نسمة بنسبة 8% من سكان سوريا و 6% من أكراد العالم.

[22] ماري ماهر ملاك، كردستان وكتالونيا: هل يقود إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة؟، المركز العربي للبحوث والدراسات على الرابط: http://www.acresg.org/40646

[23] أحمد محمود الخليل، الاستفتاء الكردي ولغز المعارضة الإقليمية والدولية، المركز الكردي- الأمريكي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www.kacenter.net/kurdish-referendum

1 – الدول التي تتقاسم كُردستان (إيران، تركيا، العراق، سوريا) هي سليلة إمبراطوريات حكمت قروناً عديدة، فإيران سليلة الإمبراطورية الساسانية، وتركيا سليلة الدولة العثمانية، والعراق وسوريا سليلتا دولة الخلافة، وقد أنتجت اتفاقية سايكس– بيكو هذه الدول في أوائل القرن العشرين، لتحقيق مصالح بريطانيا وفرنسا حينذاك، والثقافة السائدة في هذه الدول، التحم فيها ما هو قومي بما هو ديني مذهبي.

2 – تدرك حكومات إيران وتركيا والعراق وسوريا، أن استقلال أيّ جزء من كُردستان، سيكون دافعاً قوياً لتحرير أقاليم كُردستان الثلاثة الأخرى، وسيكون نواةً لتأسيس دولة كُردستان الكبرى؛ وهذا يعني ضمناً أن هذه الدول ستفقد الكثير من قدراتها، وستتحوّل إلى دول ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً وجيوسياسياً.

3 – في إيران وتركيا والعراق وسوريا، شعوب أخرى أرغمتها اتفاقية سايكس– بيكو على الخضوع لهذه الدول، واستقلال الكرد سيشجّع هذه الشعوب التي تسمّى (أقلّيات) على النضال لنيل الاستقلال، أو للمطالبة بالحكم الذاتي على أقلّ تقدير.

أما بالنسبة لباقي الدول، فلم يحدث أن اختلفت مواقفها بشكل كبير، والتي من شأنها إحداث التوازن الذي ستستفيد منه كردستان، فالولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت عدم اعترافها بنتائج استفتاء كردستان، وأن الاستفتاء بالنسبة إليها ونتائجه يفتقران إلى الشرعية. ومن جانب فرنسا فالموقف صدر عن الرئيس "ماكرون"، الذي رفض استفتاء كردستان، وأكد دعم بلاده لوحدة العراق. والمغرب لم يخرج عن هذا السياق فأكد أنه ضد انفصال الأكراد، وضد أي خطوة انفصالية تهدد سلامة الوحدة الترابية للعراق. أما روسيا فكان موقفها يحمل نوعا من الحياد من الاستفتاء، بحيث لم يصدر منها أي موقف يعارضه، غير أنها أكدت أن وحدة أراضي العراق أمر هام للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ويبقى الموقف الإيجابي الوحيد لصالح الاستفتاء، الذي عبر بشكل صريح عن وقوفه إلى جانب استفتاء كردستان، هو موقف إسرائيل على لسان رئيس وزرائه "بنيامين نتنياهو" الذي أعلن تأييده لاستقلال كردستان[24].

أمام هذا التجاوب الدولي، الذي لم يكن في صالح تنظيم الاستفتاء، ولا في صالح نتائج استفتاء إقليم كردستان، تقوى الموقف العراقي، إذ مباشرة بعد الإعلان عن تنظيم الاستفتاء، سارع البرلمان العراقي بتاريخ 2017/11/12 إلى مناقشة الموضوع والخروج بالتصويت على رفض الاستفتاء على إقليم كردستان، وفوض لرئيس الوزراء باتخاذ التدابير التي تحفظ وحدة البلاد، وأعلن رئيس البرلمان "سليم الجبوري" في تصريح صحفي أن "الدستور ألزم أعضاء المجلس بالحفاظ على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، كما حددت الحالات التي يُستفتى بشأنها، واستفتاء كردستان ليس من بينها، وأن إقحام المناطق المتنازع عليها في الاستفتاء يخالف الدستور أيضا"، وزاد ليؤكد "حرص مجلس النواب على وحدة العراق ترابا وشعبا ورفض تقسيمه تحت أي عنوان أو تبرير، رفضا ينطلق من الاعتزاز والتمسك بوحدته والذي بذل أبناؤه الدماء الغالية لحمايته والدفاع عنه".

من جانب رئيس مجلس الوزراء العراقي "حيدر العبادي"، فكان أول ردة فعله على قرار الاستفتاء، بدعوة القيادات الكردية إلى زيارة بغداد لفتح باب الحوار، وإيجاد الحلول، فيما رفض المشروع المتخذ للاستفتاء سبيلا للاستقلال، وقال إن "مجلس الوزراء جدد تأكيده على عدم دستورية استفتاء كردستان"، وأن "فرض الأمر الواقع بالقوة أمر مرفوض، وأن إجراء الاستفتاء ليس في مصلحة الشعب الكردي"، كما تناول مسألة النفط، وقال أن "تصدير نفط كركوك من قبل الإقليم مخالف للدستور"[25] .

---

[24] نفس المرجع.

[25] برلمان العراق يرفض استفتاء كردستان وسليماني في أربيل لثني بارزاني عن موقفه على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=788838

المطلب الثالث: مآل الاستفتاء وأهمية الحكم الذاتي

أولا: مآل الاستفتاء

منذ إعلان أكراد العراق تنظيم الاستفتاء، ظهرت –كما سبقت الإشارة– معارضة إقليمية، وأخرى دولية لهذا التوجه المختار لتقرير مصير الشعب الكردي، وسيقت أسباب وعوامل سياسية واقتصادية لبناء موقف كل طرف دولي، وهو ما جعل القيادة الكردية محاصرة، بإضعاف دولي لاختياراتها وتطلعاتها، وكذلك لخطابها الذي قام على قرارات الأمم المتحدة ومعاهداتها، وعلى أهم ما توصل إليه القانون الدولي بشأن إرادة الشعوب، وتمسكها بالتحرر والانعتاق من ظلم وتحكم الأنظمة. مما أدى إلى نوع من التردد في التعامل مع نتائج الاستفتاء، إذ بالرغم من التصويت لصالح استقلال إقليم كردستان، فإن واقع الحال لا يشجع على المضي قدما، والتشبث بنتائج الاستفتاء يؤدي إلى مزيد من التضييق على الإقليم، وفقدان الصلاحيات لصالح الحكومة الاتحادية للعراق.

هذا الوضع سيعجل بتحرك قوات الجيش العراقي، مدعومة بقوات الحشد الشعبي، من أجل استعادة المناطق المتنازع حولها، وفرض السيطرة عليها، وهو الأمر الذي تأتى لها دون مواجهات عسكرية تُذكر، أمام انسحاب قوات بشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني من كركوك، ومن جميع المواقع التي تصلها القوات العسكرية المذكورة، فسيطرت القوات العراقية على المناطق المتنازع عليها، وطوقت بذلك مسعود البرزاني، الذي أصبح وحيدا، فلا المساندة الدولية لطرح الاستفتاء ولنتائجه توفرت له، ليضمن متنفسا دوليا، ولا المساندة الداخلية سواء العراقية أو على مستوى كردستان، دعمت مسار الاستفتاء وإرادة تشكيل دولة مستقلة. فخلال هذا الاستفتاء حضرت الحسابات السياسية القديمة بين البرزاني والطالباني، حينما استعان البرزاني سنة 1996 بالجيش العراقي أيام النظام السابق في الصراع ضد خصمه جلال الطالباني، مع أن الأحزاب الكردية كانت خلالها تجمع على معارضة النظام السابق، فعمل الإتحاد الوطني بانسحابه أمام القوات الحكومية وتسليمها كركوك، على تقويض مكاسب البرزاني من الاستفتاء، ودفعه إلى الاستقالة، لصد كل طموح للبرزاني للاستمرار في الرئاسة، والحفاظ على منصبه الذي يعارضه فيه خصومه السياسيين[26].

أمام هذا الوضع أصبح البرزاني في وضع فاقد الأمل من أجل إقامة الدولة الكردية التي تمتد إلى كركوك، وتقوت جبهة معارضته الداخلية، إذ لم تعد تقتصر على الإتحاد الوطني فقط، بل شملت حركة التغيير، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة الذي يقوده رئيس وزراء إقليم كردستان السابق "برهم صالح"، وانضم الرئيس العراقي فؤاد معصوم الذي يعد قياديا في الإتحاد الوطني الكردستاني إلى المصطفين ضد الاستفتاء[27].

مباشرة بعد الاستفتاء ستطرأ مجموعة من التغيرات، تأثرا بالاستفتاء ونتائجه، ولعل أولاها استقالة مسعود برزاني من منصب رئاسة الإقليم التي حدد تاريخها في 2017/11/01 ونفذها، وفي خطاب التنحي الذي ألقاه بتاريخ 2017/10/29، اعتبر أن الأكراد لم يجدوا من يساندهم من خارج الإقليم في تنفيذ حقهم في تقرير المصير، وقال "لم يقف أحد معنا سوى جبالنا"، غير أنه أكد على أن الاستفتاء غير قابل للمحو، ودعا الحكومة الاتحادية العراقية إلى مفاوضات صحية بناء على الدستور، رافضا أي مخططات للنيل من إقليم كردستان وكرامته[28]، وهو ما يؤكد أن رئيس الإقليم ينحني أمام الضغوطات المختلفة، الخارجية والداخلية، ومن خلال دعوته الحكومة الاتحادية للتفاوض، فهو يقر ضمنيا بفشل الاستفتاء وإرادة تقرير المصير المؤدي إلى الاستقلال، ويحاول التشبث بصلاحيات الإقليم السابقة، التي يتبين أنها سوف تتأثر،

---

[26] استفتاء كردستان العراق، تداعياته، ومستقبل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط الالكتروني التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Kurdistan_Referendum_Repercussions_and_the_Perspectives_of_the_Crisis.aspx

[27] نفس المرجع.

[28] إيليا جزائري، برزاني يودع ...فكيف أصبح كردستان ومحيطه بقراراته؟ على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/2017/10/29/%D8%

إذ في سابقة هي الأولى منذ عام 2003، سيتم اختيار محافظ عربي لكركوك خلفا لمحافظها الكردي المقال، وهي إشارة لبداية التأثر، ولنهاية امتداد إقليم كردستان إلى كركوك[29].

بعد خروج البرزاني من القيادة السياسية، ومن المشهد السياسي الكردستاني، وما لحق ذلك من تبعات ساهمت في فقدان إقليم كردستان العراق لمجموعة من المكتسبات التي راكمها على امتداد فترة زمنية طويلة، تمتد إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت القيادة الجديدة لحكومة الإقليم واعية بالوضع الذي أصبحت عليه المنطقة، وهو وضع جديد لا يحتمل التمادي في التمسك بالاستقلال، فأعلنت احترامها لقرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق الصادر في 20 نوفمبر 2017، والذي أقر بعدم دستورية استفتاء الاستقلال الذي أُجري في 25 سبتمبر 2017، وإلغاء كافة الآثار والنتائج المترتبة عنه، معتبرة أنه يخالف أحكام المادة الأولى من الدستور العراقي، التي تنص على أن جمهورية العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة. وفي نفس الوقت تم تجنب الخيار العسكري واعتبره الرئيس الجديد للإقليم "نيجرفان البارزاني" خيارا غير وارد، معتبرا أن قرارات المحكمة الاتحادية غير قابلة للطعن والاستئناف، وهو ما يُفسر بخضوع الإقليم لقرار المحكمة، وأكد هذا المنحى الجديد لطي أزمة الاستفتاء، إعلان الإتحاد الوطني الكردستاني الالتزام بذات القرار، معتبرا أن قرارات المحكمة ملزمة للجميع، بما فيها حكومة إقليم كردستان،[30] فشكل ذلك بداية لطي صفحة الاستفتاء، وإعادة ترتيب العلاقات بين بغداد وأربيل، بعد إجراءات عراقية لمنع نتائج الاستفتاء، ومحو تبعاتها السياسية والاقتصادية.

ثانيا: أهمية الحكم الذاتي لأكراد العراق

مع نهاية حرب الخليج تم إنشاء أواخر سنة 1991 ما أطلق عليه "المنطقة الآمنة"[31]، فكان إلى جانب ما أسفر عنه قرار الأمم المتحدة رقم 986 بشأن برنامج "النفط مقابل الغذاء" والذي خصص نحو 13 بالمائة من عائدات النفط العراقي لكردستان بين عامي 1997 و 2003، الوضع الذي استفادت منه منطقة أكراد العراق للوصول نحو التدبير الذاتي، بعد القمع الذي شهدته المنطقة من طرف نظام صدام حسين[32] .

وبعد سنة 2005، سيحقق الأكراد أكبر مكتسباتهم، بحصول طالباني على منصب الرئيس، مما مهد لتقوية الجبهة الكردية، وتجاوز الخلافات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث سيتولى زعيم الاتحاد الكردستاني رئاسة العراق، بينما يتولى منافسه القديم من الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود برزاني منصب رئيس حكومة إقليم كردستان. كما أن دستور 2005 الذي اعتراف بالحكم الذاتي للأكراد، منح حكومة الإقليم صلاحيات واسعة[33].

وبعد تجربة طويلة من الحكم الذاتي، كانت فيه حكومة كردستان تستأثر بسلطات واسعة، وتتحكم بشكل كبير في النفط، سواء بالاستغلال المباشر، أو عبر منح امتيازات نفطية لشركات أجنبية، كما حدث في سنة 2004 بغرض تطوير إنتاجها الخاص، وإنشاء خط أنابيب نفط

---

[29] استفتاء كردستان العراق، تداعياته، ومستقبل الأزمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Kurdistan_Referendum_Repercussions_and_the_Perspectives_of_the_Crisis.aspx

[30] بشير عبد الفتاح، في فهم فرص الانفصال وتحدياته: كردستان العراق نموذجا، مجلة الديمقراطية، المجلد 18، العدد 69، 31 يناير 2018 على الرابط التالي: https://search.emarefa.net/detail/BIM-928106، ص 112-113.

[31] فرض منطقة حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، والذي أنقذ الأكراد من همجية نظام صدام حسين

[32] David Romano, Iraqi Kurdistan :challenges of autonomy in the wake of US withdrawal,p 3, pdf : https://www.researchgate.net/publication/227697000_Iraqi_Kurdistan_Challenges_of_autonomy_in_the_wake_of_US_withdrawal

[33] Ibid, pp5, 6

للتصدير مباشرة عبر تركيا، كما أنها سنت سنة 2007 قانونا يسمح لها باستغلال وتصدير الموارد الهيدروكربونية من أراضيها[34]، لتتشجع حكومة كردستان وتطمع في استغلال وضعها الإقليمي والدولي، خصوصا بعد المساهمة الكبيرة في الحرب على داعش، للانتقال إلى الانفصال عن الحكومة الاتحادية العراقية وتشكيل دولة مستقلة، من خلال استفتاء 25 سبتمبر 2017.

ولقد جر هذا الطموح الجارف نحو الاستقلال عن العراق، الذي حمله رئيس الإقليم مسعود برزاني، إلى تدهور الأوضاع السياسية من داخل منطقة الحكم الذاتي، كما تسبب في تراجع مكتسبات الحكم الذاتي، بعد أن تحركت القوات العراقية والقوات المساندة نحو المناطق المتنازع عليها [خصوص منطقة كركوك] ونحو المؤسسات والمرافق السيادية[35]. كما أن الاستفتاء لم يحظ بالدعم الدولي، خصوصا ذلك الذي كان منتظرا أن يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية ثمنا لقتال الأكراد ضد داعش في شمال العراق[36].

لقد أخطأت القيادات السياسية الكردية التقدير، ولم تنجح في قراءة الرهانات بما يخدم إقليم كردستان، إذ بالرغم من المقومات الجغرافية والسياسية والمؤسساتية، والمكاسب المهمة التي توصلت إليها في إطار الإدارة الذاتية إلى درجة يصف فيها هنري كيسنجر الوضع السياسي في الإفليم : "إن إقليم كردستان صاغ فكرة الحكم الذاتي بطريقة لا يمكن تمييزها عن الدولة إلا عبر مجهر"، إذ مستوى السلطات التي كانت للإقليم تتخطى الحكم الذاتي إلى ما يمكن أن يطلق عليه شبه دولة، وبالرغم أيضا من وضع الإقليم الإقتصادي، بحيث يتوفر على حقول كثيرة من النفط، والتي تجاوزت طاقتها الإنتاجية قبل عام 2014، 550 ألف برميل يوميا، هذا بالإضافة إلى الحقول التي استغلها الإقليم في منطقة كركوك وسهل نينوى ، ليصل حجم التصدير إلى ما يعادل مليون برميل يوميا بصورة رسمية وغير رسمية[37]، (بالرغم من كل هذا الوضع)، سعت القيادة السياسية نحو الانفصال، وتشكيل دولة مستقلة، من داخل جغرافية سياسية إقليمية،لا تسمح بهذا الانتقال السياسي، خصوصا بالنسبة لدول مشترك الهوية الكردية (العراق، سوريا، إيران، تركيا).

فإذا كانت مكاسب الحكم الذاتي التي وصل إلى تحقيقها الإقليم إن على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي، ابتداء من سنة 1991 مرورا بالمرحلة المفصلية التي ابتدأت مع سنة 2005 وصولا إلى سنة 2017، تغري بالتقدم نحو الاستقلال، فإنها ارتبطت بسياقات دولية عرفتها المنطقة وبحسابات سياسية وعسكرية مرتبطة بأنظمة الحكم بالدول الأربع التي يشكل الأكراد أحد مكوناتها، كما أن تشكيل دولة كردية في المنطقة، لا يمكن قبولها من أي جهة متدخلة في المنطقة، إلا في حالة واحدة تتمثل في انهيار أنظمة الحكم في الدول الأربعة المذكورة في زمن واحد. فتشكيل دولة كردية يعني إما تشكيل أربعة دول كردية أو دولة كردية كبيرة تضم كل أكراد المنطقة، وهو أمر لا يمكن قبوله (على الأقل) في ظل الوضع الدولي الحالي الذي تشكل فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة المتحكمة في صنع الخريطة السياسية والاقتصادية بالمنطقة، والمرتكزة بالأساس على أهمية التحكم في البترول، وحماية شركاءها الاستراتيجيين.

بعد استفتاء 25 سبتمبر 2025، والتبعات التي نتجت عنه، وبعد فرض حكومة العراق الاتحادية سلطتها على المناطق التي كانت محل نزاع، أدى هذا السياق إلى خسارة إقليم كردستان ما يعادل 55 بالمائة من حجم صادراته النفطية، وما يعادل 14 ألف كيلومتر مربع من الأراضي، والسيطرة على بعض المعابر الدولية وإغلاق المطارات وانخفاض صادرات الإقليم لما يقارب 250 ألف برميل يوميا[38] ، وغيرها من التراجعات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

---

[34] Fabrice Balanche, Irak et Syrie : les autonomies Kurdes mencées, p 14 : pdf
https://geopolitique.eu/2023/02/12/irak-et-syrie-les-autonomies-kurdes-menacees/

[35] علي بكر،إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر 2017، ص 85

[36] Fabrice Balanche, op cit, p 21

[37] علي بكر،إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر 2017، ص 86 و87

[38] علي بكر،إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد الخامس، ديسمبر 2017، ص 92

وبعد هذه التراجعات، أصبحت الرؤية أكثر وضوحا، بأن التطلع نحو الاستقلال، لم يكن في صالح الأكراد بالعراق، كما يؤكد أن الحكم الذاتي يعد أهم آلية لتحصين الهوية الكردية وتقسيم الثروة والسلطة، بانسجام مع مبادئ وأهداف تأسيس منظمة الأمم المتحدة، كما لا يخدم الأكراد في الدول الأخرى المجاورة، وإنما يزيد من الخناق عليهم، والتوجس من تطلعاتهم، وهذا ما يستشف بعد إعلان حزب العمال الكردستاني في 12 ماي 2025 إنهاء الصراع المسلح الذي امتد ل 40 سنة مع تركيا، في تفاعل مع دعوة زعيمه المعتقل عبدالله أوجلان التي أطلقها في فبراير من نفس السنة، والتحول إلى العمل السياسي ونزع السلاح[39].وأيضا بالنسبة لأكراد سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، وصعود الشرع إلى سدة الحكم، وخوضه لمعارك بسط السيطرة، والدخول في مواجهات عسكرية بين قوات سوريا الديمقراطية، والقوات السورية الحكومية، والتي أسفرت بعد تدخلات إقليمية خصوصا من طرف القيادات السياسية لأكراد العراق (مسعود برزاني...) وتزكية دولية خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، على توقيع اتفاقية إطلاق النار والاندماج الكامل في 18 يناير 2026، بخلفية عدم الثقة في تطلعات الأكراد السياسية[40].

[39] جو حمورة، المسألة الكردية وسياسات تركيا إرث من العنف والقمع والحلول، على الرابط التالي:
https://rosaluxna.org/wp-content/uploads/2025/10/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-2.pdf

[40] راجع اتفاقية وقف إطلاق النار والاندماج الكامل، الموقع الإلكتروني الشرق، على الرابط التالي:
https://asharq.com/politics/168443/%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B3%D8%AF /

خاتمة:

شكل فشل الاستفتاء حول استقلال كردستان العراق، محطة مفصلية في تاريخ المنطقة، إذ بعد تاريخ 25 سبتمبر 2017، من الطبيعي أن تتغير العلاقات التي تربط من جهة المنطقة بالمركز، ومن جهة ثانية تلك العلاقات التي تربط الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية فيما بينها، أما على المستوى الدولي فإن دول الجوار التي يشكل الأكراد نسبة مهمة من شعوبها باتت تحسب ألف حساب للتحركات الكردية، وهو ما يعبر عنه سلوك تركيا في المنطقة، رغم مستجدات التحول الذي اختاره حزب العمال الكردستاني بتخليه عن المواجهة العسكرية لصالح العمل السياسي، والتحالف التركي السوري من أجل لجم تطلعات أكراد سوريا، والتي كان من نتائجها توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار والاندماج الكامل بين الرئيس السوري أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، وبدرجة مختلفة إيران بحسابات النظام غير المرغوب فيه في المنطقة.

إن المكانة الجيوسياسية للمنطقة الكردية، والتوزيع الجغرافي للأكراد على دول تشهد أوضاعا غير مستقرة؛ إما نتيجة الحروب والصراعات الداخلية (سوريا) أو نتيجة مخلفات الحرب والصراعات الداخلية (العراق) أو نتيجة الرقابة الدولية على تحركاتها في منطقة الشرق الأوسط ومحاولات الانفلات من رقابة الغرب (إيران) أو نتيجة محاولات لعب أدوار جندي المنطقة، والتدخل المسلح بتراب دول انتماء الأكراد (تركيا)، أدت إلى تأزم وضع الأكراد أكثر بعد استفتاء تقرير مصير كردستان العراق، واشتداد الرقابة على ممارساتهم الحقوقية والسياسية وكذلك العسكرية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة، يتبين مدى أهمية الحفاظ على الحكم الذاتي لكردستان العراق وتحصين مكتسباته، سواء بالنسبة لأكراد العراق أو بالنسبة لأكراد الدول الأخرى، بالنظر للتأثير والتأثر بكل التغيرات التي تلحق هذا المكون وإن بنسب مختلفة حسب أنظمة دول الانتماء. وأيضا بالنسبة لشعوب المنطقة التي يجمعها مصير الانتماء، والتي لن تعرف الاستقرار إلا في إطار الاعتراف المتبادل، واعتراف الأنظمة بالاختلاف واستيعابه بتقاسم السلطة والثروة في إطار مجتمعات الحكم الذاتي.